

على الغلاف

محاولة للتحايل على الضغوط الأميركية

عبد المهدي لواءشطن: «الحشد» خارج المواجهة

عام «الاضطاب الحشدي»، وصفَّ أطلّغ داخل قيادة «الحشد الشعبي» مطلع العام الجاري، من شأنه أنه يفسّر محلياً الامر الديواني الأخير لعادل عبد المهدي، والداعي إلى تنظيم عمل مؤسسة «الحشد»، وتشكل علاقتها بالدولة، لكت في قراءة ات إقليمية بخطوة رئيس الوزراء. نَحْه من يرفض فكّها عن الاشتباك القائم في المنطقة بين واشنطن وطهران، ومحاولة بغداد «النأي بنفسها»، الأميركي متوجّس من «دور ما» لهذه المؤسسة في أي مواجهة قد تقع. بين القراء تبت. «الحشد» رابح. حضور المؤسسة كما في الميدان، يشتدّ قوة في السياسة، في ظل رعاية عبد المهدي، الذي «فوتن» هذا الحضور ومنحه المزيد من الشرعية

نور ايوب

في تقديمه لـ«الأمر الديواني» الخاص بـ«هيئة الحشد الشعبي» (237/ 2019)، حرص المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، على التأكيد أن الهدف من هذه الخطوة «ضمان تحصين الهيئة... ومراعاة انسيابية عملها»، قرأز في توقيته يحمل رسائل عدّة إلى داخل العراق وخارجه، لكنّه (على اختلاف تفسيراته) يصبّ في

أكثر المتضربين من القرار «سرايا السلام» والفصائل المحسوبة على «العتبات المقدسة»

مصلحة مؤسسة فرضت حضورها ميدانياً ثم سياسياً، طوال السنوات الخمس الماضية.

ثمة فتاعة مشتركة، لدى واشنطن وحلفائها من جهة، وطهران (وحلفائها من جهة أخرى، بأن «الحشد الشعبي» جزء من أي مواجهة مرتبطة قد تقع في المنطقة بين المحورين: الأميركي والإيراني، «الحشد»، القوة العسكرية - الأمنية الأبرز حالياً في العراق، يمزج في تكتيكاته الأساليب القتالية للجيوش والعصابات (بمعنى آخر، خليط من القتال الكلاسيكي وغير الكلاسيكي). هذه القوة، في تجريرتها إبّان الحرب على تنظيم «داعش»، كان لها انتماء عقائدي خاص، يُرجع البعض إليه الفضل في الانسحاب على أكثر التنظيمات طرفاً في العالم، في فترة وجيزة. معطيات تفرّض سؤالاً عن تموضع «الحشد» في أي مواجهة مماثلة، في ظل الانتشار العسكري الأميركي الكبير على «أرض الرافدين» (التقديري الميداني أن عديد تلك القوات يناهز 20 ألف جندي) بالدرجة الأولى، ومحاولة فهم الحزاد من رمزيات «الكاتبوشا» المجهولة على عدد من المصالح الأميركية (راجع «الأخبار»

عدد 3786) بالدرجة الثانية. ثمة من يؤكّد أن الأميركيين (وحلفاءهم الخليجيين) أرادوا انقزاع ضمانات من عبد المهدي، في هذا السياق، بأن «الحشد خارج هذه المعادلات»، مصادر أمنية عراقية تؤكّد أن الجانب الأميركي يمارس ضغوطاً على عبد المهدي، لـ«حسم تموضع الحشد، أو تحجيدِه في الحدّ الأدنى عن أي مواجهة»، وتضيقه، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الأمر الديواني في مضمونه «لم يحمل شيئاً جديداً»، غير أن «العبرة» تكمن في إمكانية تطبيقه، للمصادر عينها تصف رئيس الوزراء بـ«الضعيف»، فالرجل «يبغ فكّي كفاشنة: ضُغَطَ واشنطن وضُغَطَ الفصائل»،

موضحةً أن ترحيب قيادات

الفصائل بالقرار بمثابة «المساندة الإعلامية»، فالأخيرة تعيش حالياً «فترة ذهبية» في علاقتها مع رئاسة الوزراء، مقارنة بتلك إبّان حكومة حيدر العبادي، حين انسمت بـ«الإخلاف إلى حدّ الصدام»، وطنية، وتطبيق لما ورد في المنهاج «النصر» (بزعامة العبادي)، اعتباراً بتغييرها - تفرّض استعادة الدولة هيبتها، وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية - الأمنية، وحصر السلاح بيد الجهات المخوّلة، وبإمرة القائد العسكري - إيجاباً» حكومياً، وخصوصاً أن رئيس الوزراء السابق اصدر امرا دونائياً مماثلاً (57/ 2018)، يحاكي في بعض جوانبه ما صدر قبل يومين، إلا أن المصادر متعلّقة على ذلك بأن «العلاقة بين الطرفين دفعت إلى تجسيد القرار السابق، غير أن قيادة الحشد أدّت تفويضه وتطبيقه».

«الحشد» بين الأهرين الديوانيين 57 و237



لعلّ أبرز الأوامر الديوانية الصادرة عن رئاسة الوزراء العراقية خلال عام مضى، الأمر رقم 57 (تموز/ يوليو 2018) والممر رقم 237 (تموز/ يوليو 2019). في المضمون، ثمة تكامل بينهما في «بلورة» دور الهيكل التنظيمي لهـ«هيئة الحشد الشعبي»، رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، حسم المسئيات الوظيفية في «الهيئة»، وفرض في أمره جملة من القوانين العسكرية الخاصة بالجيش والقوات الأمنية على منتسبي «الحشد»، مؤكداً نفاذ قوانين المؤسسة العسكرية والأمنية على هؤلاء لضمان انتمائهم إلى «الدولة».

أما رئيس الوزراء «الحالي، عادل عبد المهدي، فقد اصدر أمره، قبل يومين، إيماناً بدور مقاتليه، وضماناً لتحصين قواته، ومراعاة لأنسيابية عملها»، أصدر عبد المهدي على «دمج جميع فصائل الحشد ضمن المؤسسة الأمنية، وبإمرة القائد العام للقوات المسلحة، على أن يكون مسؤولها رئيس الهيئة العيّن من القائد العام»، إضافة إلى «التخلي عن جميع التسميات التي عملت بها الفصائل في معارك التحرير، واستبدال تسميات عسكرية (فرقة/لواء/فوج...) بها، على أن يحمل المنتسبون رتبا عسكرية وفق المعمول به في القوات المسلحة»، كذلك، تقطع هذه الوحدات (أفراداً وتشكيلات) أي ارتباط سياسي أو «أمرّي» مع

«الأخبار»

نقاشات حول «هيكل الحشد»

جاء في «الأمر الديواني» أن «هيكله الحشد» ستصدر قريباً. وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن اجتماعاً جمع مدير مكتب رئيس الوزراء محمد الهاشمي، برئيس «هيئة الحشد» فالح الفياض، ونائبه أبو مهدي المهندس، للاتفاق على «صيغتها النهائية». تقول المصادر إن المطروح حالياً خياران: الأول، أن «يكون هناك رئيس أركان كالجيش، أما الثاني فإن يكون على رأس الهيئة نائب رئيس أركان» مشيرة إلى أن «هذا الجدل مرهون بالواقع العسكري للحشد، وليس هناك خلاف قوي وسيُحل قريباً».

«الأخبار»

«الحشد»، لكنها ليس بالتوصيات الجديدة، إذ إن «المهندس سبق أن من نائب رئيس «الهيئة» أبو مهدي المهندس. يستند هؤلاء، في أكثر من مرة»، مصادر قيادية العسكري في «الحشد» وتشيكلاته، وفصائل المقاومة وتشكيلاتها. صحيح أن الأخيرة عماد هذه القوة التي تحوّلت لاحقاً إلى مؤسسة وأرنة، بتغييرها - تفرّض استعادة الدولة المحسوبة على «العتبات المقدسة» (ما يُعرف بحشد المرجعية)، «والحركة النجباء» أبرزها (يصفهم البعض بـ«المتحمين إلى الخط الولائي»، أي إن مرجعيتهم طهران)، يصفها هؤلاء أن كبرى الفصائل (ناحية عديدها)، أي «منظمة بدر» وعصائب أهل الحق»، قد التزمت الأمر قبل إصداره (يؤكد هؤلاء

التزامهم قرار المهندس الصادر في العام الماضي)؛ فالألوية التابعة لها «فكّت ارتباطها التنظيمي... تلك القوى باتت أشبه بالأحزاب السياسية ليس لها جناح مسلح كالسابق» لكنها ستبقى على بعض المجموعات لحماية مقارها بالتنسيق مع القائد العام للقوات المسلحة. هنا، يُحسم تموضع «الحشد»، أي إنه ملتزّم قرار الدولة العراقية وتوجيهاتها، في وقت تُحافظ فيه فصائل المقاومة على وجودها، بشرط أن يكون ذلك كمشهد (2011 - 2014)، أي بعيدة عن الضوء ومن دون أن يكون لها ظهور علني.

عملياً، خطوة عبد المهدي تحمل في بعض جوانبها الداخلية طمأنة لـ«الرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) وللشارع العراقي، المسلحة، تحت سميات عدّة. هنا، تبرز رواية المقربين من المهندس، في «أقول»، الأمر الديواني، يرى هؤلاء هنا، تعود مصادر أخرى داخل «الحشد» - إلى المربع الأول من الفترة الماضية بـ«الضعف... وعجزه عن اتخاذ القرارات الصارمة».

مستشارو عبد المهدي أشاروا إليه بضرورة اتخاذ توصيات تجاه

تقرير

لا انسحاب إماراتياً من اليمن:

تعزيزات إلى الغرب والجنوب...

و«الباتريوت» خارج هارب

»

تشهد مدينة الحديدة «حالة حرب مفتوحة» منذ عدة أيام

»

وجاء هذا التصعيد في وقت استأنف فيه المعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، مشاوراته للشروع في متابعة تنفيذ اتفاق الحديدة، وسط انباء عن عودة رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار» المعنية بتنفيذ هذا الاتفاق، مايكل لوليسغارد، إلى الاجتماع بممثلي «أنصار الله» وحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، بهدف استكمال خطوة إعادة الانتشار قبل الانتقال إلى الخطوات الأخرى. وفي هذا الإطار، يقول مصدر سياسي مقرب من «أنصار الله»، في حديث إلى «الأخبار»، إن «ارتفاع وتيرة خروقات الإمارات وأواتها من المرتزقة مهلة شهرين ابتداءً من الأسبوع الجاري، كفرصة جديدة لحسم الحركة في الساحل الغربي، تحت طائلة العودة إلى بنود اتفاق السويد». كذلك، تراقق لصاعد الأعمال العسكرية المضادة لاتفاق السويد مع إقرار حكومة

»

»

الهجوم الـ11 عليه ابها

مرة جديدة، يتعرض مطار أبها السعودي لهجوم بطائرات مسيّرة تابعة للقوات اليمنية. الهجوم الذي وقع في وقت باكر من يوم أمس، جاء ضمن سلسلة عمليات ضد أهداف سعودية في الشهرين الأخيرين. وأفاد بيان صادر عن «التحالف» بأن «هجومًا بطائرة مسيّرة تتبع الحوثيين (استهدف) مطار أبها في وقت مبكر اليوم (أمس) الثلاثاء، وخلف تسعة جرحى»، فيما أعلن المتحدث باسم قوات صنعاء «تنفيذ سلاح الجو المسير عمليات واسعة استهدفت مرابض الطائرات الحربية في مطار أبها الدولي»، مؤكداً أن العمليات «أدت إلى تعطل في حركة الملاحة باتجاه المطار، وبين العمد يجيء سريع، في مؤتمر صحافي أمس، أنه تُنفذ 21 هجوماً بالطائرات المسيّرة على أهداف عسكرية سعودية خلال الشهرين الأخيرين، وتوزعت كالاتي: 10 على مطار أبها، و7 على مطار جيزان، و3 على مطار نجران، ووحد على قاعدة خميس مشيط». وكشّف عن منظومة صاروخية جديدة دخلت الخدمة، ستعلن خلال افتتاح معرض الرئيس الشهيد صالح الصمد للصناعات العسكرية. وأكد أن «بنك أهداف قواتنا يشمل أهدافاً جوية قد تتفوق من حيث الأهمية الاستراتيجية لدى العدو على المنشآت وأنابيب النفط»، مضيفاً أن «قواتنا قادرة على استهداف عدد من الأهداف في وقت واحد وبأسلحة مختلفة». من جهته، علّق الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدما التفارضي، محمد عبد السلام، على مؤكداً أن «قوات الجيش واللجان الشعبية المسلحة اليمنية تشهد تطوراً نوعياً وتقدماً ملحوظاً في سبيل مواجهة العدو على البلاد». لافتاً إلى أن ثمة «تقدماً ملحوظاً في خضمّ المنازلة التاريخية من المعتدي العاشم، الذي لا يفهم غير لغة الردع والرد».

جديد على جبهة الحديدة، تشهد المدينة «حالة حرب مفتوحة» منذ عدة أيام، وفق ما تفيد به مصادر محلية «الأخبار»، مؤكدة أن الهدنة الأخيرة هناك «في طريقها إلى الانهيار». وتلقت المصادر إلى «وقوع مواجهات عسكرية عنيفة بين قوات الجيش واللجان الشعبية، وبين الميليشيات الموالية للإمارات، باتجاه شارع الخمسين، وفي محيط معسكر الدفاع الساحلي شرق الحديدة»، مضافةً إن تلك الميليشيات تنفي هذا الحديث، مشيرة إلى أن المدفعي على عدد من الأحياء السكنية في مدينة الحديدة، ما أدى إلى وقوع عصابة بين صفوف المدنيين، وتضرر منازلهم وممتلكاتهم». وعلى مستوى المحافظة، شنت الميليشيات الموالية للإمارات عملية عسكرية من مساران جنوب الحديدة، تصدّت لها قوات الجيش واللجان، فيما تعرضت منطقة الحاح ومناطق واقعة في جنوب مدينة التحتنا وشرقها لصف مدفعي عنيف خلال الأيام الماضية.

معدت الإمارات إلى سحب قطع ومعدات عسكرية من جبهة صرخاب غربي مارب (أف ب)



معدت الإمارات إلى سحب قطع ومعدات عسكرية من جبهة صرخاب غربي مارب (أف ب)

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»

»